من عدم الارتياح، خاصة أنها تُستخدم لأول مرة، ولم تشهد مثلها أية فترة رئاسة أميركية سابقة، مع أن إسرائيل لعبت دوراً كبيراً في الدفاع عن مصالح الغرب في السابق. فتعبير «كنز استراتيجي» مثلاً، يعني في مضمونه «تبعية» للسياسة الأميركية، دون الأخذ بالإعتبار، ما يسميه الاسرائيليون «المصالح الاسرائيلية»، خاصة الأمنية منها. والتفسير المقبول عندهم لهذا المصطلح هو ما حدده إسحق شامير وزير الخارجية الاسرائيلي حيث قال: إن إسرائيل بالنسبة لأميركا هي عامل، غاية في الأهمية في المنطقة، من ناحية المصالح الاستراتيجية الأميركية. بمعنى، أنه في إطار النزاع الشامل بين الكتلتين الشرقية والغربية، هناك قوى ومصادر تساعد كلا الكتلتين. وترى الولايات المتحدة في دولة إسرائيل، بقوتها العسكرية والتكنولوجية، عاملاً مهماً «يشكل عائقاً أمام التغلغل السوفياتي في هذه المنطقة»[٣]. وهذا برأي شامير ليس كنزاً استراتيجياً بل هو «تزواج بالمصالح» وهو: «مفيد لنا حيث تتفق مصالحنا القومية مع مصالح الغرب، مما يضطر الغرب، وخاصة الولايات المتحدة لمساعدتنا»[٤].

وهذا باختصار، «طموح» بعيد الأثر تتطلع إليه القيادة الاسرائيلية في تشكل علاقاتها مع الولايات المتحدة. بل ان مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع، ذهب أبعد من ذلك حين أعلن، أثناء اشتداد ما سمي «بأزمة الصواريخ» في لبنان، ان إسرائيل لا تنسق نشاطها، في لبنان، مع الولايات المتحدة، لأن إسرائيل «دولة ذات سيادة وتتصرف وفق مصالحها»[٥]. فالروابط الأميركية ــ الاسرائيلية، بنظر الاسرائيليين، تحكمها علاقات «مساواة» ومصالح متبادلة. وإسرائيل كما يقول مناحيم بيغن، رئيس وزرائها، هي قوة كبيرة في الشرق الأوسط تمنع توسع الشيوعية، وهذا هو أساس التحالف بينها وبين الولايات المتحدة. ثم يضيف: «نحن نساعد الأميركيين، في مجال أمنهم القومي، وهم يساعدوننا. وهناك اتفاق في وجهات نظر ومواقف كلتا الحكومتين. وإن كانت تحدث أحياناً بعض الخلافات»[٦]. ويأتي تأكيد بيغن، هنا، لحدوث بعض الخلافات بين الدولتين، ليصب في طاحونة التوجه الاسرائيلي، نحو تأكيد العلاقات «المتوازنة» بين الطرفين.

وحقيقة الأمر، ان السياسة الاسرائيلية، وظفت مواقف وتصريحات المسؤولين الأميركيين، بشأن توجهات الادارة الجديدة[٧]، لتخدم توجهاتها بوجود «مصالح مبتادلة»، ولتثبيت مواقف سياسة مشتركة لعدد من القضايا. وفي هذا السياق، جرى التأكيد المشترك على الإلتزام باستمرار نهج كامب ديفيد، ورفض طرح أية مبادرة أوروبية للشرق الأوسط، وتأييد الموقف الاسرائيلي، بشأن تشكيل قوة الإشراف في سيناء، بعدم طرح الموضوع أمام الأمم المتحدة. وإعادة تقييم الموقف الأميركي تجاه الوجود السوري في لبنان، واعتبار هذا الوجود لا يخدم السلام، إضافة إلى التزام الادارة الأميركية باستئناف